وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة القادسية / كلية التربية

علوم القرآن والتربية الاسلامية

أبو ذَر الخُشَني (ت604ه) وآراؤه النحوية

**أ.م.د. شكران حمد شلاكة**

**1436ه 2015م**

**المقدّمة**

 الحمدُ لله على ما منح من أسباب البيان ، وفتح أبواب العلم والتبيان ، والصلاة والسلام على رسوله المنتخب محمد وآله الطيبين الطاهرين .

 إنَّ دراسة آثار العلماء الأوائل دراسة متأنية ، والوقوف عليها وقفة صادقة ، لهما الأثر الكبير في الكشف عن البنية العقلية النحوية لهم ، ومرجعياتها الفكرية وطريقة تناولهم المباحث النحوية المختلفة .

 ولتنوع الدراسات النحوية في التناول ، اخترتُ في هذا البحث الدراسة التي تهتم بأعلام النحو ، فكان العنوان : (( أَبو ذَر الخُشَني (ت604ه) وآراؤه النحوية))، ولهذا الاختيار أسباب منها :

كثرة النقول عن أبي ذر في كتب المتأخرين ، وشغفه بكتاب سيبويه شرحاً وتدريساً ، وتمكنه من النحو العربي ، زيادة على أنه أحد كبار النحاة في الاندلس .

 واقتضت طبيعة البحث أن يكون على قسمين :

القسم الاول : سيرته ، وتناولت فيه : اسمه ، وكنيته ، ولقبه ، وولادته ، وشيوخه ، وتلامذته ، ومنزلته العلمية ، وآثاره ، ووفاته .

والقسم الثاني : آراؤه النحوية : وقد حاولت جهدي أنْ أضمَّ ما تشابه منها تحت عنوان واحد ، فكانت على النحو الآتي :

1. الأفعال : وتناولت في هذه الفقرة رأيه في : لات ، وإِعمال الفعل الثاني في بابي التنازع ، والتنازع فيما اختلف مقتضاه .
2. بنية الكلمة ودلالتها : وتطرقتُ فيها لرأيه في : ذا ، وعدم إضافة ( كلا ) للمضمر لدلالتها على التثنية بلفظها .
3. ذهابه الى أن خبر ( طَفِقَ ) اسم مفرد .
4. ( ما ) مع أفعال المدح والذم .
5. عود الضمير إذا تقدمه الموصول .

وقد تلا ذلك كله الخاتمة التي أوجزت فيها أهم النتائج التي توصل إليها البحث .

ومن الجدير بالذكر أنَّ آراء أبي ذر الخُشَني لم تصلنا من خلال تصانيفه ، وإنَّما حفظتها المصادر الاخرى مثل : إرتَشاف الضّرب من لسان العرب ، ومنهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك ، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، وهمع الهوامع.

 واعتذرُ للقارِئ الكريم عمّا في هذا البحث من الخطأ ، والوهم ، فلم آلُ جهداً في تنقيحه وتهذيبه ، ولم أبخل عليه بوقت لتحسينه ، وتوضيحه ، ولم أدخر وسعاً في تتبع مسائله ، وإحكام منهجه وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

**القسم الأول : سيرته :**

1. **اسمه :**

هو مصعب بن محمد بن مسعود بن عبد الله الجياني(1) ، هكذا سمّاه المؤرخون، ولكن البغدادي (ت1093ه) خلط بين الابن ووالده ، فقال : (( وأمّا مُصعبٌ الخشني، فهو محمد بن مسعود الخشني ...))(2) .

1. **كنيته :**

كنيته : أبو ذر ، وهي أشهر من اسمه ، ويُكنى أيضاً بابن أبي الرُّكَب – جمع –رُكْبَة-(3) ، وهذه الكنية غلبت على أبي ذر وعلى والده ، فصارت دالة على علمين من علماء الأندلس : ((...ويعرف كأبيه ، بابن أبي الرُّكَب ...))(4)

1. **لقبه :**

كان يلقب بـالخُشَنِيّ ، وهذا اللقب يعود إلى نسبتين هما :

1. إنَّها جاءته من انتسابه إلى بطن من بطون قُضَاعة ، قال الفيروز آبادي (ت817ه) : (( ... وخُشين بن النَّمر في قُضَاعة رَهط أبي ثَعْلَبَة الخُشني ومنهم ... مصعب بن محمد بن مسعود وأبوه ...))(5).
2. إنها نسبة تعود الى قرية في بلاد الاندلس ، قال البغدادي : (( والخُشَني ، بضمِّ الخاء وفتح الشين ... نسبة إلى خُشَين كقُرَيش : قرية بالأندلس ...))(6).

**ث. ولادته :**

لم تحدد كتب التراجم سنة ولادة أبي ذر الخُشَني ، لكنها ذكرت أنه توفي وله سبعون سنة ومن ذلك ما قاله الذهبي (ت748ه) : (( ... وتوفي بفاس وله سبعون سنة ...))(7) وقال أيضاً : (( ... توفي بفاس في شوال ، وله سبعون سنة ...))(8).

إنّ هذه النصوص تدل على أنَّ ولادته كانت في العقد الثالث من القرن السادس .

**ج. شيوخه :**

تتلمذ أبو ذر الخشني على علماء كبار في عصره ، وساقتصر على ذكر المهم منهم ، وهم :

1. والده : محمد بن مسعود الخُشَني (ت544ه) قال ياقوت (ت626ه) عنه : (نحوي عظيم من مفاخر الأَندلس ، لُغويُّ أديب شاعر ...))(9). نقل السيوطي (ت911ه) أنَّه كان نحوياً ولغوياً ، وقد شرح كتاب سيبويه ، وأخذ عنه ابنه مصعب بن محمد (10) ، ويظهر أنَّ أباه كان أكبر شيوخه وأكثرهم تأثيراً فيه ، إذْ شرح كتاب سيبويه وقَرَأهُ للناس كأبيه .
2. ابن قُرْقُول ( ت569ه) :- إبراهيم بن يوسف بن إبراهيم ، كان من أفاضل العلماء في الأندلس ، وصنَّف كتاب ( مطالع الأنوار )(11). وقال البغدادي : (ورَوى – مصعب-عن ابن قُرْقُول ...))(12).
3. ابن بَشكوال ( ت578ه) : وهو خلف بن عبد الملك بن مسعود بن بشكوال ، له التصانيف الحسان منها ( كتاب الصلة ) ، و( الغوامض والمبهمات )(13). قال البغدادي : (( وروى عن ابن قُرقول وابن بشكوال ...))(14) .
4. محمد بن أحمد بن طاهر ( الخدب ) (ت580ه) : كان يُرحل إليه في طلب العلم ، وصاحب اختيارات ، وآراء ، قال السيوطي : (( ... أجل من أخذ عنه ابن خروف ومصعب الخشني ...)) (15).
5. عبد الحق الاشبيليّ : قال البغدادي : ( وروى عن ابن قُرْقول ، وابن بشكوال ، وعبد الحق الاشبيليّ ...)) (16).
6. أبو عبد الله النميريّ بن عبدالرحمن ( ت 541 ه ) . (17).
7. أبو الحسن بن حنين.ويعرف بابن حنين الطليطلي القرطبي (ت 569 ه ) : (وسمع منه ابو ذر الخشني بفاس ... ) (18) .

**ح. تلامذته :**

 نقل الذهبي عن ابن الأبار عبارة تدل على أنَّ لابي ذر الخشني عدداً من تلاميذ ، قال : (( قال ابن الأبار : أخذ عنه جلّة شيوخنا ...))(19) ، وسأقف على المهم منهم ، وهم :-

1. أحمد بن عبد المؤمن الشَّريشِيّ (ت619ه) :-

كان مبرزاً في النحو ، بليغاً فاضلاً ، شارح المقامات (20) ، قال السيوطي : ((...وروى –الشريشي– عن أبي الحسن نجبة ، ومصعب بن أبي الرُّكب...))(21).

 وقال الزَّبيديّ (ت1205ه) عن أبي ذر : (( وهو شيخ أبي العباس أحمد بن عبد المؤمن الشَّريشيّ شارح المقامات ))(22).

1. عبد الرحمن بن علي بن عبد العزيز بن محمد بن مسعود (ت586ه) :-

ويظهر أنّه من ذرية ابن أبي الرُّكب ، قال الزَّبيدي (ت 1205ه) : (( وهو – مصعب الخُشني – شيخ أبي العباس أحمد بن عبد المؤمن ... والقاضي المرتضى أبو المجد عبد الرحمن بن علي بن عبد العزيز بن محمد بن مسعود عُرفَ كجدّه بابن

أبي رُكب...))(23).

**خ. منزلته العلمية :**

 كان أبو ذر يُلقب بالأستاذ (24) ، ولا يلقب أحد ببلاد الأندلس بهذا اللقب إلا النحوي الأديب (25).

 قال الذهبي : (( مصعب بن محمد ... وكان إماماً مبرزاً في العربية وضروبها، أقرأها عامة حياته ، ورحل الناس إليه فيها ...))(26).

 وقال أيضاً : (( ... صاحب التصانيف وحامل لواء العربية بالأندلس ... وبعُدَ صيته وسارت الركبان بتصانيفه ...))(27).

 وقال السيوطي : (( النحوي ابن النحوي . قال في المغرب : كان من عظماء نحاة الأندلس ))(28).

 وقال البغدادي : (( كان أحد الأئمة المتقنين ، وأحد المعتمدين في الفقه والادب ، إماماً في العربية ...))(29).

 وقال الزركلي (ت1396ه) : (( ... من العلماء بالحديث والسير والنحو...))(30).

 يظهر أنَّ ثقافته كانت متنوعة بين علوم اللسان العربي ، وعلوم الشريعة ، فكان لغوياً ومحدثاً ، وله دراية بالتاريخ والسير .

 فضلاً عن توليه القضاء ، والخطابة(31) .

**د. آثاره :**

 ترك أبو ذر الخُشَنيّ مجموعة من التصانيف ، تمثل عنايته بوجوه الثقافة المتنوعة في عصره ، وهذه الآثار معظمها لم تصلنا ، وهي :-

1. شرح كتاب سيبويه : قال الذهبي : (( ... ومصنف في شرح سيبويه ...))(32) ، وذُكرَ أنَّ والده شرح كتاب سيبويه ، وانه كان مشهوراً : (( ... ومصعب بن محمد ابن مسعود وأبوه الشارح للكتاب ...))(33)، وقال السيوطي عن أبي مصعب – محمد بن مسعود- : ((... وشرح كتاب سيبويه ، وأقرأ ببلده ...))(34) .
2. شرح غريب السيرة النبوية ( رواية ابن هشام ) ، وقد نُشرَ هذا الأثر بتصحيح المستشرق : بولس برونله ، عام 1329ه (35).وقد نُشرَ بعنوان ( الاملاء المختصر في شرح غريب السير ) ، بتحقيق د. عبدالكريم خليفة ، دار البشير ، الاردن .
3. شرح الإيضاح (36).
4. شرح الجمل (37).

ويبدو أنَّ أبا ذر كان شغوفاً بشرح الكتب ، وبيان غريبها .

**ذ. وفاته :**

 اجمعت كتب التراجم على أنَّ وفاته كانت في سنة أربع وستمائة .

 إذ ذكره الذهبّي ضمن وفيات هذه السنة (38) ، وقال ابن العماد الحنبلي (ت1089ه) : (( سنة اربع وستمائه وفيها : أبو ذر الخشني ... توفي بفاس وله سبعون سنة ))(39).

 وأيّد يوسف إليان سركيس ، والزركلي هذه السنة في وفاته (40).

**القسم الثاني : آراؤه النحوية :**

 تنوعت الآراء النحوية لأبي ذر الخشني ، وتوزعت على أبواب النحو المختلفة، ويمكن تقسيمها على النحو الآتي :

1. **الأفعال :**

ويشمل آر**ا**ءه ومقولاته في باب الأفعال ، وهي :

1. ذهابه إلى أن (لات) فعل ماضٍ :

ذهب معظم النحاة إلى أنَّ (لات) أداة مركبة من ( لا ) زيدت عليها التاء ، والى هذا أشار الخليل بن أحمد (ت175ه) بقوله : (( ... ولولا أنَّ (لات) كتب في القرآن بالتاء لكان الوقف عليها بالهاء ، لأنَّها هاءُ التأنيث أُنِّثتْ بها (لا) ...))(41).

 ويرى الفراء (ت207ه) أنَّ التاء ليست زائدة ؛ لأنّه يقف عليها بالتاء ، قال : (( ... أقف على (لات) بالتاء ...))(42).

 وذهب أبو عبيدة ( ت 210ه) إلى أنَّها (لا) زيدت عليها التاء ، قال : ((...فَنَادَوا وَلاَتَ حِينَ مَنَاصٍ ))(43) إنَّما هي ( ولا ) وبعض العرب تزيد فيها الهاء فتقول : (لاه) فتزيد فيها هاء الوقف فإذا اتصلت صارت تاء ...)) (44).

 واُختلفَ في نسبة الرأي الذي مفاده : أنَّ التاء في (لات) متصلة بحاء (تحين)، بين أبي عُبَيْدة ، وأبي عُبَيْد (ت223ه) (45) ، وحجتهما : أنَّ المعروف في كلام العرب (لا) وليس (لات) ، وأنَّ (حينَ) و (تَحينَ) لغتان .

 و(لات) عند النحاس (ت338ه) فرع (لا) و(لا) فرع (ليس) ، و (ليس) فرع (ضَرَبَ) ، فهي في المرتبة الرابعة من الفرعية (46).

 وأيّد الزمخشريّ (ت538ه) رأي الخليل ، فرأى أنَّها (لا) زيدت عليها تاء التأنيث حملاً لها على : رُبَّ ، وثُمَّ (47).

 وهو اعتقاد الباقولي (ت543ه) أيضاً (48).

 ورجّح الطبرسي ( ت 548ه) الوقف عليها بالتاء ؛ لسبب دخولها على غير المعرب في الفعل ، ونظيرها : ذَهَبَتْ ، وفي الحروف : ثمّت (49) .

 أما ابن هشام ( ت761ه) فقد صرّح أنَّ أباذر الخُشَني يرى أنَّ (لات) كلمة واحدة –غير مركبة- ، وهي فعل ماضٍ ، قال : (( اختلف فيها في أمرين :

1. أحدهما : في حقيقتها ، وفي ذلك ثلاثة مذاهب : أحدها : أنَّها كلمة واحدة فعل ماض ، ثمَّ اختلف هؤلاء على قولين : أحدهما : أنَّها في الأصل بمعنى نقص من قوله تعالى ( لاَ يَلِتْكُم مِن أَعْمَالِكُم شَيْئاً )(50) ، فإنَّه يقال : لاتَ يَلِيتُ ، كما قال : أَلَتَ يَألت ، وقد قُرِئ بهما ، ثمَّ استعملت للنفي كما أنَّ قلَّ كذلك قاله أبو ذر الخشني ، والثاني : أَنَّ أصلها : لَيِسَ بكسر الياء ، فقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وأبدلت السين تاءً))(51).

يظهر من هذا النصّ أنَّه ليس أصل (لات) استعمالها في النفي ، وإنَّما معناها النقص، ثمَّ استعملت للنفي حملاً على نظيرتها في المعنى ( قلَّ) ، وأرادَ بقوله : ((... وقد قرئ بهما ...)) ، أي : بـ (يلت) ، و بـ(يَأليت) في قوله تعالى : ( لا يَلْتِكم)(52).

 ويبدو – بحدود استقرائي – أنَّ هذا الرأي – الذي يعدّها فعلاً ماضياً – لم يظهر في المدونة النحوية إلا في نهاية القرن السادس الهجري ، وقد انفردَ به أبو ذر الخُشني.

 أما الرأي الثاني – من أنَّ أصلها ليسَ – فهو لابن أبي الربيع (ت664ه)(53)، وهو مردود بأمرين هما : أنَّ فيه جمعاً بين إعلالين – أقصد الإعلال بمعناه العام – وأنَّ قلبَ السين تاء من الشاذ (54).

1. إِعمال الفعل الثاني في باب التنازع :-

إذا أُعملَ الفعل الثاني في باب التنازع ، فالفعل الأول يطلب مرفوعاً ، أو منصوباً .

 وقد أجاز النحاة في الضربين الأخيرين عدم الإضمار في الأول (55) نحو : ضَرَبْتُ وضربني زيدٌ , ومَرَرْتُ ومَرَّ بي زيدٌ .

 واختلفوا في حالة إذا طلب الفعل الأول مرفوعاً على مذاهب تنحصر – في الغالب – في الإضمار أو عدمه وهي :

1. إنَّه يضمر في الفعل فاعلاً مطابقاً للاسم المتنازع عليه في الإفراد والتثنية والجمع(56) . قال سيبويه (ت180ه) : (( وكذلك تقول : ضربوني وضربتُ قومَك إذا أَعملتَ الآخر فلابدَّ في الأول من ضمير الفاعل لئلا يخلو من فاعل . وإِنَّما قلتَ : ضربتُ وضربني قومُك فلم تجعل في الأول الهاء والميم؛ لأنَّ الفعل قد يكون بغير مفعول ، ولا يكون الفعل بغير فاعل .))(57).

أراد بقوله : (( ... فلم تجعل في الأول الهاء والميم ...)) إفراد الفعل ، وإن جاء الثاني مجموعاً ، وإنَّ الواو التي في الفعل ( ضربوني ) تحتمل أمرين هما : أن تكون علامة للجمع ، و (قوم) الفاعل ، وعلى هذا تكون على لغة ( أكلوني البراغيث) ، أو أن يكون الواو ضميراً ، و ( قوم) بدلاً منه ، وعلى هذين الوجهين يجوز الإضمار قبل الذكر بشرط التفسير (58).

 وقال ركن الدين (ت715ه) : (( فإن اقتضى الفاعل ، أضمرتَ الفاعل في الأول موافقاً للظاهر ، أي : إن كان الفاعل الظاهر مفرداً أضمرته مفرداً ، وإن كان مثنى أضمرته مثنى ، وإنْ كان مجموعاً أضمرته مجموعاً ، وإنْ كان مؤنثاً أضمرته مؤنثاً ، ولا يجوز حذفه ))(59).

 يتضح من ذلك أنَّ قوام هذا الرأي هو عدم حذف الفاعل ؛ لأنَّ الضمير المضمر في الأول ينوب مناب الظاهر (60) ، فنقول في الإضمار : ضَرَبني وضَرَبْتُ زيداً ، وضَرَبَاني وضَرَبْتُ الزيدينِ ، وضَرَبُوني وضَرَبْتُ الزيدينَ

1. نُسبَ إلى الكسائي (ت189ه) أنّه يذهب إلى حذف الفاعل من الفعل الأول : ((...عند الكسائي بالحذف كقولك : ضربني وضَرَبْتُ قومَك ، وربمّا استدلَّ بقول الشاعر :

**تَعَفّقَ بالأَرْطَى لَهَا ، وَأَرادَهَا رِجَالٌ فَبَذَّتْ نَبْلَهم وَكَليِبُ . ))(61) .**

 وقال الرضي (ت688ه) : (( والكسائي يحذف الفاعل من الأول حذراً من الإضمار قبل الذكر ...))(62).

 ويبدو أنَّ الكسائي يرى أنَّ الحذفَ أيسر من الإضمار قبل الذكر .

 والفرق بين الإضمار والحذف يظهر في التثنية والجمع ، ويكون القول في الإضمار : ضَرَبَاني وضَرَبْتُ الزيدينِ ، وضَرَبُوني وضَرَبْتُ الزيدينَ ، أما في الحذف فيتحد الفعل الأول في الصيغة ويكون على : ضَرَبني وضَرَبْتُ الزيدينِ ، وضَرَبني وضَرَبْتُ الزيدينَ(63) .

 وقد رُدَّ هذا الرأي من جهتين :-

الأولى : تتعلق بحذف الفاعل ، إذ إنَّ حذف الفاعل أشنع من الإضمار قبل الذكر ؛ لأنَّ في الإضمار ما يفسر هذا الفاعل وقد جاء بعده ، وإن لم يرد لمحض التفسير(64).

والاخرى : تتعلق بماهية الفاعل ، إذْ يُعدُّ الفاعل مما يتوقف عليه الفعل ، وهو مهم في الذكر فإنَّ ورود العبارة من دونه كالعرض بلا محل(65)– على حدّ قول النحاة-

 ويظهر أنَّ الذي رجّح الإضمار على الحذف وجود المفسر ويتمثل بالاسم المتأخر .

ت. نُسبَ إلى الفراء أكثر من رأي في هذه المسألة ، وقوام رأيه يعتمد على المعمول، ويمكن تقسيمه على الآتي :

1. اتحاد المعمول : إذا اتحد الفعلان في طلب المعمول جاز إعمال الفعلين فيه، قال الرضي : (( ... والنقل الصحيح عن الفراء في مثل هذا أنَّ الثاني إن طلب أيضاً للفاعلية نحو : ضَرَبَ وأَكْرَم زيدٌ جاز أن تُعمل العاملين في المتنازع ، فيكون الاسم الواحد فاعلاً للفعلين ...))(66).
2. اختلاف العاملين في المطلوب : وللفراء رأيان في هذا هما :
3. عدم جواز إعمال الفعل الثاني إذا طلب الفعل الأول مرفوعاً ، وقد نقل الرضي عن ابن الحاجب (ت646ه) : أنَّ : (( الفراء منع هذه المسألة أي إعمال الثاني إذا طلب الأولُ للفاعلية ، وقال إنَّه يوجب إعمال الأول في مثل هذا...))(67).

وقال أبو حيان (ت745ه) : (( المذهب الثالث : أنَّ مثل هذا التركيب باطلٌ ؛ لأنه يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر ، أو إلى الحذف للفاعل ، وهو مذهب الفراء ، ويجب على مذهبه إعمال الأول في هذه المسألة ...))(68).

1. إضمار معمول الأول متأخراً :-

ونقل ابن مالك (ت671ه) أن : (( ... تصحيحه عند الفراء بتأخير الضمير منفصلاً كقولك : ضَرَبني وضَرَبْتُ قومَك هم ...))(69) ، وقال الاشموني (ت929ه) : (( وقال الفراء : إن اتفق العاملان في طلب المرفوع فالعمل لهما ، ولا إضمار... وإن اختلفا أضمرته مؤخراً ، نحو : ضَرَبني وضَرَبْتُ زيداً هو ...))(70).

 ذهب أبو ذر الخشني إلى أنَّه إذا أدى إعمال الفعل الثاني إلى إضمارٍ أو حذف في الفعل الأول ، فالعمل يكون للفعل الأول ، وإذا لم يؤدِ إلى هذا فالعمل للفعل الثاني ، قال أبو حيان : (( وذَهبَ أبو ذر مصعب بن أبي بكر ، فيما أدى إلى الإضمار أو الحذف ، إلى اختيار إعمال الأول دون إعمال الثاني ...))(71).

 وقال أيضاً: (( وفصّل أبو ذر الخشني فقال : إن كان إعمال الثاني يؤدي إلى الإضمار في الأول فيختار إعمال الأول وإلا فيختار إعمال الثاني ...))(72).

 وقال المرادي (ت749ه) : (( ... وفصّل أبو ذر الخشني فقال : إن كان إعمال الثاني يؤدي إلى الإضمار في الأول فيختار إعمال الأول ، وإلّا فيختار إعمال الثاني ...))(73).

 يظهر أنَّ رأي أبي ذر يتّسم بالتفصيل ، وعدم الإجمال ، فهو يوافق الكوفيين في إعمال الفعل ، ولا يجوز عنده الإضمار قبل الذكر (74) ، فلا يجوز عنده قولهم : ضَرَبني وضَرَبْتُ زيداً ، والجائز ضَرَبني وضَرَبْتُ زيد .

 وهو يوافق البصريين في إعمال الفعل الثاني ، بشرط عدم الإضمار في الفعل الأول نحو : ضَرَبني هو وضَرَبْتُ زيداً .

 و يخالف الفراء بجواز إعمال الفعل الأول إذا طلب الأول الفاعلية .

1. التنازع فيما اختلف مقتضاه :

مذهب سيبويه أنَّ إعمال الفعل الثاني في قول آمرئ القيس :

**فَلَو أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيْشَةٍ كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ المَالِ(75).**

 يؤدي إلى فساد المعنى ، قال : (( فإنَّما رفع لأنَّه لم يجعل القليلَ مطلوباً ، وإنَّما كان المطلوب عنده المُلك وجعل القليل كافياً ، ولو لم يرد ذلك ونصب فَسَدَ المعنى ))(76).

 أرادَ أنَّ المعنى اقتضى إعمال الفعل الأول (كفاني) في (القليل) والمعنى : كفاني قليلٌ ولم أطلب الملك ، ولو أعمل الفعل الثاني ، ونصبَ به (القليلَ) لفسدَ المعنى (77).

 ولم يبتعد المبرد (ت285ه) عن هذا الوجه إذ قال : (( ... فجعل القليل كافياً لو طلبه أو سعى له ، وإنمَّا المطلوب في الحقيقة الملك ، وعليه معنى الشعر))(78).

 وفي ضوء هذا لا شاهدَ في البيت على التنازع .

 وجاءت عبارة السيرافي (ت368ه) أَكثر وضوحاً ، قال : (( ولو نصب بأطلب لاستحال المعنى ، وذلك أنَّ قوله : ( فلو أنَّ ما أسعى لأدنى معيشة ) ، يوجب أنَّه لم يسع لها ؛ ألا ترى أنك تقول : لو لَقَيْتُ زيداً ، لوجب أنك لم تلقه ، فإذا قلت : ( لو لَقَيْتُ زيداً ... لم يقصر) يوجب أنَّك تلقه ، وأنَّه قد قصَّرَ بسبب أنك لم تلقه . فاذا كان المعنى كذلك ، وجب متى نصبنا (قليلاً) بـ(أطلب) أن يكون معناه : لو سعيت لمعيشة دنيئة لم أطلب قليلاً من المال ، فنفيت أنك سعيت لمعيشة دنيئة ، وأوجبت أنك طلبت قليلاً من المال. لأنك نفيت أنك لم تطلب قليلاً من المال؛ لأنَّ جواب (لو) منفي ، كما أنَّ الفعل بعدها منفي ، وذلك متناقض ))(79).

 وفساد المعنى جاء من اجتماع النقيضين المبنيين على استعمال (لو) ؛ لأنها تدلّ على امتناع جزائها لامتناع شرطها ، فإنْ كانا في الايجاب وجب نفيهما ، وانْ كانا منفيين وجب ثبوتهما(80). وان كان أحدهما مثبتاً والاخر منفياً ، وجب نفي المثبت وثبوت المنفي ؛ لأنَّ نفي النفي إثبات ، فقوله : ( ولو أن ما أسعى لأدنى معيشةٍ ) ، فيه امتناع السعي لأَدْنى معيشة ، وقوله : ( ولم أطلبْ قليلٌ ) فيه إثبات لطلب القليل ، ويلزم من امتناع السعي لأدنى معيشة إلّا يكون طالباً للقليل من المال، فدلَّ هذا على أنَّ ( لم أطلب ) غير متوجه إلى (قليل) ، بل مفعوله مقدر وهو (الملك) ، فكأنَّه قال : كفاني قليل من المال ، ولم أطلب ، فيكون الأول منفياً – كفاية القليل - ، والآخر : مثبتاً – طلب الملك –(81) ، ويعضد هذا قوله في البيت الذي يليه :

**وَلكنَّما أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ وَقَدْ يُدْرِكُ المَجْدَ المُؤَثَّلَ أَمْثَالِي**

 وبيت امرئ القيس هذا ، هو أحد الأدلة النقلية عند الكوفيين على إعمال الفعل الأول في (قليل) ، ويدخل عندهم في باب التنازع(82).

 وأيّد أبو علي الفارسي (ت377ه) رأي الكوفيين بقوله : (( يحتمل أن يكون الواو واو الحال ، وحينئذٍ لا يلزمُ انتفاء عدم طلبِ قليلٍ من المال ؛ لأنَّ جوابَ (لو) حينئذٍ هو : ( كفاني ... قليل من المال ) ، وقوله : ( ولم أطلب ) حال ، ومعناه : ولو أنَّ ما أسعى لأَدْنى معيشة ، كفاني قليلٌ من المال حال كوني غيرَ طالبٍ له...))(83).

 وقد ردَّ الرضي هذا الرأي محتجاً بأنَّ واوَ العطف أكثر من واو الحال ، والاستشهاد يحمل على الراجح لا على المرجوح (84).

 وأما أبو ذر الخُشني ، فيذهب إلى إعمال الفعل الثاني ، وأنَّه لا عطف فيه على جواب (لو) ، بل أنَّ الواو للاستئناف ، وهو من باب عطف جملة على أخرى : قال أبو حيان : (( وذهب الاستاذ أبو ذر مصعب بن أبي بكر الخشني ، والاستاذ أبو إسحاق إبراهيم بن ملكون ... إلى أنَّه من الإعمال قالوا : لا يكون ( وَلَمْ أَطْلُبْ ) معطوفاً على جواب (لَوْ) ، وهو ( كفاني ) بل يكون على استئناف الجملة ، أي : وأنا لَمْ أَطُلبْ قليلاً من المال ، وتكونُ معطوفة على الجملة المنعقدة من لو وجوابها))(85).

 ويبدو أنَّ الذي حدا بأبي ذر إلى عدّ الواو غير عاطفة لتفادي تناقض المعنى وعدّها استئنافية لكي لا يدخل ما بعدها في حكم ما قبلها .

**2. بنية الكلمة ودلالتها :-**

**أ. ذا ثنائية الوضع :-**

اختلف النحويون في أصل ألف اسم الاشارة (ذا) على مذاهب هي :

1. ذهبَ الكوفيون إلى أنَّ (ذا) وضعت في الأصل على حرف واحد ، وزِيدَ عليها لتكثير حروف الكلمة قال الأنباري (ت577ه) : (( ذهب الكوفيون إلى أنَّ الاسمَ في ( ذا ، والذي ) الذال وحدها ، وما زيد عليها تكثير لهما ...))(86).

ونسب أبو حيان هذا الرأي الى السهيلي (ت581ه) ، قال : (( ذا إشارة لمفرد مذكر قريب وألفه عند الكوفيين زائدة ووافقهم السهيلي ...))(87) وبمثل هذا قال المرادي (88).

 وعماد رأي الكوفيين أن (ذا) على حرف واحد وضعاً ، فتكون ألفها زائدة ، واحتجوا بسقوطها في : ذَانِ (89) ، والحقيقة أنَّها سقطت لالتقاء (90) الساكنين ، وليس لزيادتها .

1. يرى البصريون أنَّ (ذا) ثلاثية الوضع ، واختلفوا في ألفها بعد اتفاقهم على أنها منقلبة عن أصل ، فمذهب الأخفش (ت215ه) أنها على مثال : حَيّ ، فيكون أصلها : ذَيّ ، حذفت الياء الثانية ، فصارت : ذَي ، ثُمَّ أُبدلت الياء ألفاً فصارت: ذا (91) ، وهو ما نقله الرضي عن الاخفش قال : (( ... هو من مضاعف الياء لأنَّ سيبويه حكى فيه الإمالة ، وليس في كلامهم تركيب : حَيَوت، فلامه أيضاً ياء ، وأصله : ذَيِيَ ... وإنما حذفت اللام اعتباطاً أولاً ... ثمَّ قلبت العين ألفاً ...))(92) .

وذهب قسمٌ منهم إلى أنَّ أصلها (ذَوَي) من باب ( طَوِيَ ) فلامها ياء ، فحذفت اللام، وقلبت الواو ألفاً ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فصارت (ذا) ، قال ابن يعيش (ت643ه) : (( وذهب قوم إلى أنها من الواو قالوا : لأنَّ باب شَوَيْت ولَوَيْت أكثر من باب حَيِيت وعَيِيت ، والأول أقيس لمجيء الإمالة فيها .))(93).

1. ذكر السيرافي أنَّ (ذا) ثنائية ، قال : (( ... وإنَّما ذلك لأنَّ (ذا) على حرفين فلما صغروا احتاجوا إلى حرف ثالث فأتوا بياء اخرى لتمام حروف المصغر...))(94).

وردَّ رأي الكوفيين ، قائلا : (( وقال الكوفيون : إنَّ الياء في الذي والألف في (ذا) وما جرى مجراهما من المبهمات ، دخلت تكثيراً للاسم وأنهم حذفوها في التثنية ، لقيام حرف التثنية مقامها في التكثير ، وهذا غلط ؛ لأنهم قد صغروها ؛ لأنهم قالوا : ذَيَّا والذَيَّا ، و لايجوز أن يصغر على أنَّه اسم إلابرد الذاهب منه إليه ))(95).

 فالألف عند السيرافي ليست للتكثير ، بل هي جزء من بنية الكلمة ردت إليها في التصغير .

وتابع أبو ذر الخشني السيرافي على رأيه ، قال السيوطي فيما نقله عن أبي حيان : (( قال أبو حيان : ولو ذهب ذاهب إلى أنَّ (ذا) ثنائية الوضع نحو (ما) وأنَّ الألف أصل بنفسها غير منقلبة عن شيء ، إذ أصل الأسماء المبنية أن توضع على حرف أو حرفين لكان مذهباً جيداً سهلاً قليل الدعوى . قال : ثمَّ رأيت هذا المذهب للسيرافي والخشني ، ونقله عن قوم ))(96).

 والذي حمل السيرافي والخشني على جعلها ثنائية ، أنَّ (ذا) عندهما من المبنيات ، فألفها أصلية كألف (ما) و (لدا) وغيرهما .

 وهذا الرأي تلقاه العلماء بالقبول ، قال ابن يعيش : (( ... لو ذهب ذاهب إلى أن ذا ثنائية وليس له أصل في الثلاثية نحو : من وكم في المبهمة وأنَّ ألفه أصل كالألف في (لدا) و (إذا) لم أر به بأساً لعدم اشتقاقه ، وبعده عن التصرف...))(97).

 وقال ناظر الجيش (ت778ه) : (( قلتُ : وهذا الذي قاله السيرافي هو الظاهر ؛ لأن ذا كلمة مبنية ، وحكم المبنيات حكم الحروف بالنسبة إلى أصالة ألفاتها على ما عرف في التعريف ))(98).

ب. عدم إضافة (كلا) للمضمر لدلالتها على التثنية لفظاً :-

(كلا) و (كلتا) اسمان يلزمان الإضافة ، واضافتهما على ضربين هما : الإضافة إلى المضمر ، ويجريان مجرى المثنى في الإعراب ، والإضافة إلى الظاهر ويلزمان حالة واحدة – الألف-.

 وقد نصَّ سيبويه على إضافة (كلا) وأنها لا تفرد ، قائلا : (( ...وإنمَّا شبهوا كِلاَ في الإضافة بعلى لكثرتهما في كلامهم ، ولأنَّهما لا يخلوان من الإضافة ... ولا تُفرد كِلاَ ، إِنَّما تكون للمثنى أبداً ...))(99).

 ويظهر أنَّ حمل ( كلا ) على ( على ) من جهتين هما :- كثرة الاستعمال ، والإضافة ، والثاني اولى من الاول لكثرة الاضافة .

 وذهب الفراء إلى أنَّ (كلا) و (كلتا) اسم مثنى لفظاً ومعنى ، وأصلها (كلّ) ، حُذِف أحد الحرفين المضعفين ، وزيدت ألف التثنية إليه : (( وقال الفراء الألف في كلا وكلتا للتثنية ، وتعلّق ببيت أنشده لا يعُرف قائله ... وهو قوله :

**في كِلْتَ رِجْليَها سُلامى واحِدَه كِلْتَاهما مَقروُنةٌ بِزائَده ))(100)**

وقد يُنسب هذا الرأي إلى الكوفيين عامة (101) .

 ولم يخرج المبرد في رأيه عن البصريين في أنَّ لفظها مفرد وفيها معنى التثنية(102)وقد ردَّ السيرافي احتجاج الفراء بقول الشاعر ( في كِلْت رِجْلَيها ...)) قال : (( وهذا غلط من المحتج به لأنَّه أضافه إلى رجليها وهما اثنتان فان كانت كلتا مثناة وهي مضافة إلى اثنين فالواحدة مضافة إلى واحدة فكان ينبغي أن يقال في كلت رجلها ...))(103).

 أرادَ عدم تحقق المطابقة بين المضاف والمضاف إليه من جهة الافراد والتثنية، فهي عنده إِمّا ان تكون مثناة فالشاهد على هذا يكون صحيحاً ، وإِما أن تكون مفردة فالصواب فيه : كلت رجلها .

 ويبدو لي أنَّ السببَ في عدِّ (كلا) مفرد في اللفظ هو حملها على ( عَلَى) ، فضلاً على تأويلها بالمفرد ، قال الجرجاني (ت471ه) في بيان علّة حملها على اللفظ أكثر من حملها على المعنى : (( ... والسبب فيه أنَّه مع كونه مثنى المعنى ، يُضربُ في الإفرادِ من وجهٍ وهو أنُّه بمنزلةِ قولنا : كلُّ واحدٍ مِنْهُما .))(104).

 واستدلَّ الأنباري على أنَّ الألف في (كلا) ليست للتثنية بأنَّها تجوز إمالتها ، وقد وردت في القراءات(105) ، ولو كانت للتثنية لما جاز إمالتها ، وأنها لو كانت للتثنية لانقلبت ياءً في حالتي النصب والجر عند إضافتها إلى الظاهر ؛ لأنَّ الظاهر هو الاصل (106).

 ونقل أبو ذر الخشني لغة لبعض العرب ترى عدم إضافة (كلا) الى المضمر ، وأنها تفيد التثنية بلفظها : ((... وقال أبو بكر بن طاهر ، وتلميذه ابن خروف ، وأبو ذر لغة قوم يجعلون (كلا) مثنى ولا يقولون : كلاهما قام .))(107).

 والناظر في هذا النصّ يلحظ الأمور الآتية :-

1. إنَّ النقل قد وردَ فيما هو أسبق زمناً من أبي ذر الخشني .
2. إنَّ عدم إضافتها إلى المضمر يعني أنَّها ليست مفردة في اللفظ ، فاستغنت بنفسها للدلالة على التثنية .
3. ويبدو أنَّ هذه الحالة حملت على حالة الإضافة إلى الظاهر ؛ فلزمت حالةً واحدةً .

**3. خبرُ ( طَفقَ ) اسم مفرد :-**

 ذكر النحاة أنَّ خبر أفعال المقاربة لا يكون إلا فعلاً مضارعاً – في الغالب- وندر أن يكون اسماً مفرداً قال سيبويه في هذا الموضوع : (( ... ولا يستعملون المصدر هنا كما لم يستعلموا الاسم الذي الفعلُ في موضعه ... ولا يقولون : عسيتَ الفعلَ ، ولا عسيتَ للفعل . وتقول : عسى أن يفعلَ ، وعسى أنْ يفعلوا ، وعَسَى أن يَفعلا وعسى محمولة عليها أنْ ، كما تقول : دنا أن يفعلوا ...))(108)

 وقوله : (( دَنَا أنْ يفعلوا )) ، هو تفسير معنى ، لا تفسير إعراب .

 وحمل المسألة على الاستغناء ، قال : (( واعلم أنَّهم لم يستعملوا عَسَى فعلُك، استغنوا بأَنْ تَفْعَل عن ذلك ... كما لم يستعملوا الاسم الذي في موضعه يَفْعَلُ في عسى وكادَ ، فتُرك هذا لأنَّ من كلامهم الاستغناءَ بالشيء عن الشيء .))(109).

 وذهبَ الأخفش في قوله تعالى : (( فَطَفِقَ مَسْحَاً ))(110) إلى أنَّ الخبر محذوف تقديره : يَمْسح مَسْحاً (111).

 ويرى المبرد أنَّ علّة عدم مجيء الخبر اسماً أو مصدراً راجعة الى عدم اقترانهما بزمن معين – المستقبل - ، قال : (( ... ولا تقل : عسيتُ القيام ، وإنمَّا ذلك لأنَّ القيامَ مصدر ، لا دليلَ فيه يَخصُّ وقتاً من وقت ، و (أَنْ أَقوم ) مصدر لقيام لم يقع ، فمنْ ثَمَّ لم يقع القيام بَعْدها ، ووقع المستقبل ))(112).

 ولم يبتعد الأزهري (ت370ه) عن هذا قال : (( وقال أبو الهيثم : طَفِقَ وعَلِقَ، وجَعَلَ وكاد ، وكَرَبَ... يطلُبْنَ الفعل المستقبل خاصة كقولك : كادَ زيدٌ يقول ذَاَكَ ... ومنه قوله جلَّ وعزَّ: (( فَطَفِقَ مَسْحَاً ) أرادَ : طَفِقَ يَمْسَح مسَحْاً ...))(113).

 وقال المجاشعي (ت479ه) : (( ويقال : طَفِقَ يفعل كذا وكذا ...))(114).

 يتضح من هذا العرض أنَّ النحاة والمفسرين أوّلوا الاية المباركة على حذف الخبر (يمسح) الذي يفسره المذكور ( مَسْحاً ) ؛ الذي دفعهم إلى هذا عدم صحة وقوع الاسم خبراً لـ(طَفِقَ) .

 وذهب أبو ذر الخشني إلى أنَّه يجوز وقوع الاسم المفرد خبراً لـ(طَفِقَ) تنبيها على الأصل في الخبر ، وقد وُصفَ هذا الرأي بأنه الاحسن . قال السيوطي : ((...والأحسن كما قاله مصعب الخُشني : أنَّه مما ورد فيه الخبر اسماً مفرداً تنبيهاً على الأصل كما تقدم في : صائماً ، وآبياً ...))(115).

 ولي على هذا الرأي ملاحظ هي :-

1. أنَّ (مَسْحاً) خبر للفعل ( طَفِق) ، وهو تنبيه على أنَّ الأصل في الخبر الإفراد : (( وهذا تنبيه على الأصل ، لئلا يجهل ))(116).
2. أنَّ ورود الخبر اسماً مفرداً جاء مع الأفعال المشهورة من هذا الباب وهما : عَسَى ، وكاد ، قال الشاعر :

**أَكْثَرْتَ في العَذْلِ مُلِحَّاً دَائِماً لا تُكْثِرَنْ إِنِّي عَسَيْتُ صَائِماً (117)**

* وقال الاخر :-

**فَأُبْتُ إلى فَهْمٍ وَمَا كدْتُ آئِباً وَكَمْ مِثْلِهَا فَاَرقْتُهَا وهي تَصْفِرُ (118)**

قال البغدادي عن الشاهد هذا : (( على أنَّ أصل خبر كاد الاسم المفرد كما في البيت .))(119).

1. أنَّ ما حملت عليه أفعال المقاربة في العمل لا يمنع أن يكون خبرها مفرداً . قال ابن الناظم (ت686ه) : ((... وكل هذه الأفعال مستوية في اللحاق بكان في رفع الاسم ونصب الخبر ...))(120).
2. أنَّ عدم التأويل أَوْلى من التأويل .

**4. (ما) مع أفعال المدح والذم :**

 تلحق (ما) بعد (نعم) و (بئس) للدلالة على الاستغراق ، واختلف العلماء فيها على آراء ، يمكن تقسيمها على النحو الاتي :

1. إنَّ (ما) لها محل من الإعراب :-

وقد اختلف العلماء في هذا المحل بين الرفع والنصب ، وهم في ذلك على وجهين:

الاول : إنَّ (ما) نكرة مبنية على السكون في محل رفع فاعل ، وهو مذهب سيبويه الذي ذهب إلى أنَّ موضعها الرفع على أنَّها فاعل لأفعال المدح والذم ، وهي معرفة تامة ، والتقدير : بئس الشيء ، أو نعم الشيء(121) .

وذهب الكسائي إلى أن (ما) مصدرية فتكون مع حيزها في محل رفع : (( قال الكسائي : (ما) و(اشتروا) (122) اسم واحد قائم بنفسه في موضع رفع ))(123).

 الاخر :إنَّها في محلِّ نصب على التمييز :

ذهب الأخفش الأوسط إلى أنَّ (ما) في قوله تعالى : (( بِئْسَمَا اشْتَرَوا بهِ أَنْفُسَهُم )) نكرة تامة بمعنى شيء ، في محلِّ نصب على التمييز ، وفاعل (بئس) مضمر(124) .

وقال الزجاج (ت311ه) : (( ... وكذلك كانت (ما) في نعم بغير صلة ؛ لأنَّ الصلة توضح وتخصص : والقصد في نعم أن يليها اسم منكور أو جنس ، فقوله: (( بئسَمَا اشْتَرَوا بِهِ أَنْفُسَهُم )) بئسَ شيئاً اشتروا به أَنفسهم .))(125).

أرادَ أنَّه لا يجوز مجيء (ما) موصولة ؛ لأنَّ ما بعد أفعال المدح والذم لا يكون إلا مبهماً أو جنساً عاماً ، وهذا يعني أنَّها لا تكون فاعلاً لـ(نعم) و (بئسَ) .

ويرى أبو علي الفارسي أنَّ (ما) في قوله تعالى : (( إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هي))(126)نصبت على التمييز وحجته أنَّ (ما) نكرة ، فيجب أن تؤول بنكرة مثلها وهي شيء ، والتقدير : نِعْمَ شيئاً إِبداؤها ، وفي (نعم) ضمير الفاعل المقدر ، والمخصوص بالمدح : إِبداؤها ، وليس الصدقات ؛ لأنَّ مدار التفضيل الإظهار والاخفاء فيها (127).

وقال مكي القيسي (ت437ه) : ( وما ) في موضع نصب على التفسير وفي نعم ضمير مرفوع بنعم وهو ضمير الصدقات . (هي) مبتدأ وما قبلها الخبر ، تقديره : ان تبدوا الصدقات فهي نعم شيئاً .))(128).

وأيّد هذا الرأي الزمخشري (129).

ويبدو أنَّ الرأي الأول – الرفع – قد قال به علماء أسبق زمناً من علماء الرأي الآخر .

1. إن (ما) لا محلَّ لها من الإعراب :-

ذكر الفراء أنَّ تركب (ما) مع أفعال المدح والذم فتكون شيئاً واحداً رُكبَ تركيب (حبّذا) ، قال : ((... فإذا جعلت (نِعْمَ) صلة لما بمنزلة قولك : كُلّما وإنَّما كانت بمنزلة : حَبّذا ، فرفعت بها الأسماء ؛ ومن ذلك قول الله عز وجل : (( إِنْ تُبْدُوا الصدقات فَنِعِمّا هي) رفعت (هي) بـ(نِعِمّا) ... فتصر (ما) مع (نعم) بمنزلة (ذا) من حبذا ...))(130) .

 قال السمين الحلبي (ت756ه) عن رأي الفراء : (( ... فظاهر هذين النقلين – ما نقل عن الفراء – أنَّها لا محلَّ لها ...))(131).

 ومنعَ أبو ذر الخشني أنَّ تكون (ما) نكرة تامة ، وأن تعرب تمييزاً ، قال أبو حيان : ((وقد اختلفوا في مسائل : إحداها : التمييز بما في باب نِعْمَ ، أجازَ ذلك الفارسي فيكونُ نكرةً تامة بمعنى شيء ، ومنع ذلك غيرهُ منهم أَبو ذر مصعب بن أبي بكر ))(132).

 ونسبه إلى أبي ذر وحده في كتابٍ آخر ، قال : (( أجاز الفارسي ان تكون ما تامة بمعنى شيء فتكون في موضع نصب على التمييز ومنع ذلك أبو ذر مصعب بن أبي بكر الخشني ...))(133).

 وقال السيوطي : (( وشملت النكرة كل نكرة ... ومنها (ما) في باب نِعْمَ ، وأجازَ الفارسي أن تكون نكرة تامة بمعنى شيء وتنتصب تمييزاً ، وتبعه الزمخشري . ومنع ذلك قوم منهم أبو ذر مصعب بن أبي بكر الخشني ...))(134).

 والمتأمل في هذا العرض يلحظ الاتي :

1. يظهر أنَّ أباذر الخشني لم ينفرد بمنع (ما) أن تكون نكرة تامة ، وربمّا خُصَّ بالذكر من دون غيره لشهرتهِ بهذا المنع .
2. يتضح أنَّ أباذر الخشني يرى أنَّ (ما) ليست نكرة ، بل هي معرفة بتقدير : نعمَ الشيء ، وهو بهذا الرأي يتابع سيبويه .
3. انحصرَ الخلاف في إعراب (ما) بين الرفع والنصب ، وهذا يرجع إلى معناها ، فاذا كانت بمعنى المعرفة فهي في محلِّ رفع ، وإذا كانت بمعنى النكرة فهي في محلِّ نصب.

ويبدو أنَّ كلا الاعرابين راجح ، وله ما يؤيده من جهة المعنى .

1. عود الضمير إذا تقدمه الموصول :

لا خلاف بين العلماء في أن يتقدم الضمير الحاضر ( المتكلم أو المخاطب ) ويخبر عنه بالاسم الموصول (الذي) أو بموصوف به ، ويعود عليه الضمير ، وفي هذه الحالة يحمل الضمير العائد على اللفظ مرة فيكون غائباً ، أو يحمل على لفظ الضمير المتقدم حملاً له على المعنى ؛ لأنَّ المخبر عنه والمخبر به شيء واحد(135).

 أمّا إذا تقدّم الاسم الموصول على الضمير المنفصل ، فقد ذهب العلماء إلى أنَّه يحمل على اللفظ ، وعود الضمير يكون بصيغة الغائب ، وهذا الرأي نُسب إلى الفراء : (( ... فمذهب الفراء أنّه يجب غيبة الضمير ...))(136).

 وصرّح المبرد بقبح هذا الوجه ؛ لأنَّه ليس في الجملة التي بعد الاسم الموصول ضمير عائد عليه ، ولا يمكن أن تحمل على المعنى ، قال : (( ولو قلت: الذي قمت أنا – لم يجز ، وهذا قبيح . وإِنَّما امتنع أن تحمل على المعنى ؛ لأنَّه ليس في جملة ( الذي ) ما يرجع إليه .))(137).

 وأجاز ابن السراج : أنا الذي قمتُ ، وأنتَ الذي قمتَ ، فكان الحمل على المعنى ، والجيد عنده : أنا الذي قام ، بعود الضمير الغائب (138)، ولم يخرج في تعليله لهذا الوجه عمّا ذكره المبرّد ، إذ قال : (( ... لأنك لو قلت : الذي قمتُ أنا ، والذي قمتَ أنتَ ، لم يكن في صلة (الذي) شيءٌ يرجع إليه ...))(139).

 وذكر ابن عصفور (ت669ه) أنَّ علّة المنع في حمله على المعنى ؛ لأنه يؤدي إلى الحمل قبل تمام المعنى ، قال : (( وإن لم يتقدم ضمير المتكلم ولا ضمير المخاطب لم يجز إلا الحمل على اللفظ ولا يجوز الحمل على المعنى ؛ لأن ذلك يؤدي إلى الحمل على المعنى قبل كماله وذلك لا يجوز إلا عند الكسائي ويدعي أنَّ الأمر في ذلك سواء ...))(140).

 أراد بقوله : ((... لم يجز الا الحمل على اللفظ ...)) بعود الضمير على (الذي) ، ولا يكون الا غائباً ؛ لأنَّ الاسم الظاهر يعاد عليه ضمير الغيبة، وعلّة قوله:(أو لا يجوز الحمل على المعنى...))،لأنَّ الضمير لا يعود على المتأخر لفظاً ورتبةً .

 وذهب الرضي إلى أنَّ علّة الامتناع في : الذي ضَرَبْتُ ؛ أنَّه لا فائدة في الخبر ؛ لأنَّ المخاطَب يعلم أنَّ الضارب هو المتكلم ، فيكون الإخبار بالضمير (أنا) لا فائدة فيه (141).

 وأجاز الكسائي وأبو ذر الخشني عود الضمير مطابقاً للضمير المتصل من جهة التكلم ، والخطاب حملاً لهذه الحالة على حالة تقدم الضمير ، قال أبو حيان : ((... ومذهب الكسائي أنَّه يجوز أن يطابق الضمير كحاله لو تأخر ، فأجازَ أن يقول: الذي قُمْتُ أنا ، والذي قُمْتَ أنت ، وتبعه في جواز ذلك من أَصحابنا الاستاذ أبو ذر مصعب بن أبي بكر الخشني.))(142).

 ونسبَ المرادي هذا الرأي إلى أبي ذر الخشني وحده ، قال : (( وأجاز أبو ذر الخشني جعله مطابقاً للخبر في الخطاب والتكلّم ، فتقول في الإخبار عن التاء في (ضربتَ) : الذي ضربتَ أنتَ ، وعن التاء في ( ضربتُ ) : الذي ضربتُ أنا...))(143).

 وقال السيوطي : (( وجوّز الكسائي عوده مطابقاً للمتكلم والمخاطب كما لو تقدم ، ووافقه أبو ذر الخشني ...))(144).

 ونسب البغدادي هذا الرأي إلى أبي ذر الخشني وحده ، قال : (( وقد جوّز أبو ذر مصعب بن أبي بكر الخشني ، حكاه عنه أبو حيان في الارتشاف...))(145).

 وردَّ على الرضي وأبي حيان في عدم إجازتهما هذا الوجه ، لأنه رأي إمام الكوفة ، قال : (( وإذا وقفت على هذا علمتَ أنَّ ما ردّه الشارح المحقق وأبو حيان ليس بوجه لأنَّه قول لإمام الكوفيين وغيره ...))(146).

 والمتأمل في رأي الكسائي وأبي ذر الخشني ، يلحظ أنهما خصّا هذا التقديم بتقديم الاسم الموصول على الضمير ، وليس إذا قُصدَ تشبيه المخبر عنه بالمخبر به؛ لأنَّ عود الضمير بصيغة الغائب يشمل الحالتين ، وأنَّهما حملاه على المعنى .

 وهذا الوجه وردَ في الاستعمال ، قال الشاعر (147)

**كَيْفَ يَخْفَى عَنْكَ مَا حَلَّ بنَا أَنَا أَنْتَ القَاتِلي أَنْتَ : أَنَا**

والتقدير : الذي قتلته أنا ، وحقّ العائد أن يكون ضميراً غائباً .

**الخاتمة**

 خلصَ البحث إلى جملة من النتائج يمكن إجمالها بالآتي :-

1. ثبت من خلال البحث أن أباذر الخشني قد شرح كتاب سيبويه ، وهذا قد يزيل الخلط والاضطراب بينه وبين والده .
2. انفردَ أبو ذر بجملة من الاراءِ النحوية ، نحو رأيه في : لات ، والتنازع ، وخبر (طفق) اسم مفرد .
3. الناظرُ في آراءِ أبي ذر التي تابعَ فيها غيره ، يلحظ أنه تابع فيها علماء كبار من أمثال : الكسائي ، والسيرافي .
4. منع أبو ذر آراء لعلماء كبار نحو : منعه لرأي أبي علي الفارسي في أن تكون (ما) نكرة تامة بمعنى (شيء).
5. لم يكن أبو ذر نحوياً مقلداً – فيما يبدو – بل كان نحوياً ذا رأي مستقل ، وشخصية واضحة ، فلم يتردد في الانفراد ، ومخالفة العلماء الأوائل .

**الهوامش**

1. ينظر : تاريخ الاسلام : 12/633 ، والعبر : 3/138 ، وبغية الوعاة : 2/290 ، وشذرات الذهب : 5/83.
2. خزانة الأدب : 6/77.
3. ينظر : تاريخ الاسلام : 12/633.
4. الاعلام : 7/249.
5. القاموس المحيط : 4/219 (خشن) ، وينظر : تاج العروس : 2/528 (ركب).
6. خزانة الادب : 6/77 ، وينظر الاعلام : 7/249 هامش (3) .
7. العبر : 3/138.
8. تاريخ الاسلام : 12/633.
9. معجم الأدباء : 19/54.
10. ينظر : بغية الوعاة : 1/202.
11. ينظر : وفيات الأعيان : 1/62.
12. خزانة الادب : 6/77.
13. ينظر : وفيات الاعيان : 2/240.
14. خزانة الادب : 6/77.
15. بغية الوعاة : 1/29.
16. خزانة الادب : 6/77.
17. ينظر: الاملاء المختصر في شرح غريب السير : 1 / 16-17 .
18. نفسه : 1 / 17 .
19. تاريخ الاسلام : 12/633.
20. ينظر : بغية الوعاة : 1/273.
21. نفسه : 1/273.
22. تاج العروس : 2/528 (ركب) .
23. نفسه : 2/528 (ركب) .
24. ينظر : إرتشاف الضرب : 2/1023 .
25. ينظر : رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الايضاح : (مقدمة المحقق) :7.
26. تاريخ الاسلام : 12/633.
27. العبر : 3/138 ، وينظر : شذرات الذهب : 5/83.
28. بغية الوعاة : 2/290.
29. خزانة الادب : 6/77.
30. الاعلام : 7/249.
31. ينظر : تاريخ الاسلام : 2/633 ، وشذرات الذهب : 5/83.
32. تاريخ الاسلام : 12/633.
33. القاموس المحيط : 4/219 (خشن) .
34. بغية الوعاة : 1/202 ، والصواب (( شرح كتاب سيبويه وأقرأه ببلده )) .
35. ينظر : معجم المطبوعات العربية والمعربة : 1/311.
36. ينظر : تاريخ الاسلام : 12/633 ، والاعلام : 7/249.
37. ينظر : نفسهما .
38. ينظر : تاريخ الاسلام : 12/633 ، والعبر : 3/138.
39. شذرات الذهب : 5/83.
40. ينظر : معجم المطبوعات : 1/311، والاعلام : 7/249.
41. العين : 8/369 (لات).
42. معاني القرآن (الفراء) : 2/398.
43. ص : 3.
44. مجاز القرآن : 2/176.
45. ينظر : المذكر والمؤنث ( ابن الانباري) :1/212 ، ومشكل إعراب القرآن : 2/623 ، والايضاح في شرح المفصل : 1/399.
46. ينظر : شرح التصريح على التوضيح : 1/268-269.
47. ينظر : الكشاف : 4/68.
48. ينظر : شرح اللمع ( الباقولي ) : 1/364.
49. ينظر : مجمع البيان : 8/377.
50. الحجرات : 14.
51. مغني اللبيب : 1/334 ، وينظر : شرح التصريح على التوضيح :1/269.
52. ينظر : معجم القراءات القرآنية : 4/466.
53. ينظر : الجنى الداني : 485 ، وشرح التصريح : 1/269 ، وهمع الهوامع : 1/121-122.
54. ينظر : منهج السالك إلى ألفية ابن مالك : 1/127-128.
55. ينظر : إرتشاف الضرب : 4/2142.
56. ينظر : شرح كافية ابن الحاجب (الرضي) :1/205.
57. كتاب سيبويه : 1/79.
58. ينظر : شرح كتاب سيبويه (السيرافي) :1/368.
59. البسيط في شرح الكافية : 1/287.
60. ينظر : شرح كافية ابن الحاجب (يعقوب بن أحمد) :395.
61. شرح التسهيل (ابن مالك) : 2/103-104 ، وينظر : أوضح المسالك : 2/177 ، والبيت في ديوان علقمة : 38.
62. شرح كافية ابن الحاجب (الرضي) : 1/205 ، وينظر : مصباح الراغب (شرح كافية ابن الحاجب ) : 1/99.
63. ينظر : البسيط في شرح الكافية : 1/288.
64. ينظر : شرح كافية ابن الحاجب (الرضي) : 1/206 ، ومصباح الراغب : 1/100.
65. ينظر : شرح كافية ابن الحاجب (يعقوب بن أحمد ) : 395.
66. شرح كافية ابن الحاجب (الرضي) : 1/206.
67. نفسه : 1/206.
68. إرتشاف الضرب : 4/2144.
69. شرح التسهيل (ابن مالك) : 2/103 ، وينظر : شرح اللمحة البدرية : 2/93.
70. منهج السالك الى ألفية ابن مالك : 1/204.
71. إرتشاف الضرب : 4/2144.
72. منهج السالك في الكلام على الفية ابن مالك : 132.
73. شرح ألفية ابن مالك (المرادي) : 1/307.
74. ينظر : الانصاف : 1/87 ، مسألة (13) .
75. ديوان امرئ القيس : 39.
76. كتاب سيبويه : 1/79.
77. ينظر : تحصيل عين الذهب : 97.
78. المقتضب: 4/76.
79. شرح كتاب سيبويه (السيرافي) : 1/370.
80. ينظر : مغني اللبيب : 1/358.
81. ينظر : البسيط في شرح الكافية : 1/297 ، وشرح كافية ابن الحاجب (يعقوب بن أحمد : 400-401.
82. ينظر : الانصاف : 1/84-85 ، مسألة (13) هامش الصفحة ، والتبيين عن مذاهب النحويين : 256-258.
83. الايضاح العضدي: 67، وينظر: البسيط في شرح الكافية : 1/298.
84. ينظر : شرح كافية ابن الحاجب (الرضي) : 1/212-213.
85. ارتشاف الضرب : 4/2152 .
86. الانصاف : 2/669 ، مسألة (95).
87. منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك : 24.
88. ينظر : شرح الألفية (المرادي) :1/131.
89. ينظر : نفسه : 1/131 ، وإئتلاف النصرة : 61.
90. ينظر : تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد : 2/796.
91. ينظر : الانصاف : 2/669 ، وشرح التسهيل (المرادي):224.
92. شرح كافية ابن الحاجب (الرضي) : 2/473.
93. شرح المفصل (ابن يعيش) : 3/83.
94. شرح كتاب سيبويه (السيرافي) : 4/227.
95. نفسه : 4/143.
96. همع الهوامع : 1/259 ، وينظر : أبو حيان النحوي : 462 .
97. شرح المفصل (ابن يعيش) : 3/84 ، وينظر : شرح كافية ابن الحاجب (الرضي) : 2/474.
98. تمهيد القواعد : 2/797.
99. كتاب سيبويه : 3/413.
100. شرح كتاب سيبويه (السيرافي) :5/290 ، والبيت في خزانة الادب : 1/129-131 ، وروايته : في كلت رجليها سلامى زائدة – كلتاهما قد قرنت بواحدهِ .
101. ينظر : الإنصاف: 2/439 مسألة (62) ، وشرح الجمل (لابن عصفور) : 1/279-280 ، وخزانة الادب : 1/130.
102. ينظر : المقتضب: 3/241.
103. شرح كتاب سيبويه (السيرافي) : 5/290.
104. المقتصد في شرح الايضاح : 1/105.
105. ينظر : معجم القراءات القرآنية : 3/54 ، إمالة ألف (كلا) وهي قراءة حمزة والكسائي ، وخلف .
106. ينظر : الانصاف : 2/448-449.
107. ارتشاف الضرب: 2/558.
108. كتاب سيبويه : 3/158.
109. نفسه : 3/158.
110. ص : 33.
111. ينظر : معاني القرآن (الاخفش) : 2/493 ، ومعاني القرآن (الفراء) : 2/405.
112. المقتضب: 3/96.
113. تهذيب اللغة : 17/286 (طفق) ، وينظر : التفسير البسيط : 19/203.
114. النكت في القرآن الكريم : 426.
115. همع الهوامع : 2/143.
116. نفسه : 2/141.
117. خزانة الادب : 9/316.
118. الدرر اللوامع : 2/150.
119. خزانة الادب : 8/374.
120. شرح ألفية ابن مالك (ابن الناظم) : 59.
121. ينظر : كتاب سيبويه : 3/155-156.
122. أراد قوله تعالى : (( بِئسَمَا اشْتَرَوْا بهِ أَنْفُسَهُمْ ) ، البقرة : 90.
123. معاني القرآن (الكسائي) : 75 ، وينظر : إعراب القران (النحاس) : 1/133.
124. ينظر : معاني القرآن (الاخفش) : 1/144 ، والدر المصون : 1/299.
125. معاني القرآن وإعرابه : 1/301 ، وينظر : التفسير البسيط : 3/145.
126. البقرة : 271.
127. ينظر : الحجة للقراء السبعة : 2/399 ، والبغداديات : 259.
128. مشكل إعراب القرآن : 1/141.
129. ينظر : الكشاف : 1/311.
130. معاني القرآن (الفراء) : 1/57-58.
131. الدر المصون : 1/299.
132. إرتشاف الضرب : 4/1628 .
133. منهج السالك : 220.
134. همع الهوامع : 4/63-65.
135. ينظر : الحمل على المعنى في العربية : 122-123.
136. إرتشاف الضرب : 2/1023 ، وينظر : شرح التسهيل (المرادي) : 206.
137. المقتضب: 4/132.
138. ينظر : الأصول في النحو : 2/312.
139. نفسه : 2/312.
140. شرح جمل الزجاجي (ابن عصفور) : 2/519-520.
141. ينظر : شرح كافية ابن الحاجب (الرضي) : 3/31 ، والحمل على المعنى :127.
142. إرتشاف الضرب : 2/1023 ، وينظر : تمهيد القواعد : 2/717.
143. شرح الألفية (المرادي) : 2/196 ، وينظر : شرح التصريح على التوضيح : 2/436.
144. همع الهوامع : 1/299.
145. خزانة الادب : 6/73.
146. نفسه : 6/74.
147. البيت في : شرح كافية ابن الحاجب (الرضي) : 3/28 ، وخزانة الادب : 6/72 ، قال البغدادي عنه : (( وهذا بعضُ بيتٍ وضعه بعضُ النحاة للتعليم)).

**ثبت المصادر**

* إئتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ، عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي (ت802ه) ، تحقيق : د. طارق الجنابي ، ط2 ، عالم الكتب ، بيروت- لبنان ، 1428ه-2007م .
* الاملاء المختصر في شرح غريب السير ، ابو ذر مصعب بن ابي بكر الخشني ، تحقيق : د . عبدالكريم خليفة ، ط1 ، دار البشير ، الاردن – عمان ، 1990 .
* أبو حيان حيان النحوي ، د. خديجة الحديثي ، ط1 ، دار التضامن ، بغداد ، 1385ه-1966م.
* إرتشاف الضرب من لسان العرب ، محمد بن يوسف بن علي بن حيان (ت745ه) ، تحقيق : د. رجب عثمان محمد ، ط1 ، مطبعة المدني ، القاهرة ، 1418ه-1998م.
* الأصول في النحو ، محمد بن سهل السراج (ت316ه) ، تحقيق : عبد الحسين الفتلي ، ط2، مؤسسة الرسالة : بيروت ، 1407ه-1987م.
* إعراب القران ( ابن النحاس ) ، أحمد بن محمد ( ابن النحاس ) ، تحقيق : د. زهير غازي زاهد ، ط2 ، عالم الكتب ، لبنان – بيروت ، 1429ه- 2008م.
* الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين ، خير الدين الزركلي ، ط17 ، دار العلم للملايين ، لبنان – بيروت ، 2007م.
* الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين ، والكوفيين ، عبد الرحمن بن محمد الانباري (ت577ه) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط4 ، مطبعة السعادة ، مصر ، 1380ه- 1961م .
* الإيضاح العضدي ، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي (ت377ه) ، تحقيق : د. حسن شاذلي فرهود ، ط1، مطبعة التأليف ، مصر ، 1389ه- 1969م.
* الايضاح في شرح المفصل ، عثمان بن عمر النحوي (ت646ه) ، تحقيق : د. موسى بناي العليلي ، مطبعة العاني ، بغداد ، 1982م.
* البسيط في شرح الكافية ، الحسن بن محمد بن شرف شاه (ركن الدين) (ت715ه) ، تحقيق : د. حازم سليمان الحلي ، ط1 ، مطبعة ستارة ، قم ، 1427 ه.
* البغداديات ، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار ، تحقيق : صلاح الدين عبد الله السنكاوي ، مطبعة العاني ، بغداد ، 1983م.
* بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت911ه) ، تحقيق : مصطفى عبد القادر عطا ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، لبنان – بيروت ، 1425ه-2004م.
* تاج العروس من جواهر القاموس ، محمد مرتضى الزَّبيدي (ت1205ه) ، ج2 : تحقيق : علي هلالي ، ط2 ، مطبعة حكومة الكويت ، الكويت ، 2004م.
* تاريخ الاسلام ووفيات المشاهير والاعلام ، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت748ه) ، تحقيق : مصطفى عبد القادر عطا ، ط1، دار الكتب العلمية ، لبنان – بيروت .
* التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، عبد الله بن الحسين العكبري (ت616ه) ، تحقيق : د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، ط1 ، الدار اللبنانية ، لبنان – بيروت ، 1433ه-2011م.
* تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الادب في علم مجازات العرب ، يوسف بن سليمان بن عيسى (الأعلم الشنتمري ) (ت476ه) ، تحقيق : د. زهير عبد المحسن سلطان ، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 1992م.
* التفسير البسيط ، علي بن أحمد الواحدي (ت468ه) ، ج3: تحقيق : د. محمد بن عبد العزيز الخضيري ، ج19 : تحقيق : د. محمد بن عبد الله الطيار ، ود. علي بن عمر السحيباني ، ط1 ، دار العماد للدراسات والبحوث القرآنية ، دمشق ، 1434ه-2013م.
* تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ، محمد بن يوسف بن أحمد ( ناظر الجيش) (ت778ه) : تحقيق : أ.د. علي محمد فاخر ، وأ.د. جابر محمد البراجة ، وأ.د. ابراهيم جمعة ، وأ.د. جابر السيد مبارك ، وأ.د. علي السنوسي محمد ، وأ.د. محمد راغب نزَّال ، ط1، دار السلام ، القاهرة ، 1428ه-2007م.
* تهذيب اللغة ، محمد بن أحمد الازهري (ت370ه) ، ج17 : تحقيق : د. رشيد عبد الرحمن العبيدي ، القاهرة ، 1392-1393ه-1972-1973م.
* الجنى الداني في حروف المعاني ، الحسن بن قاسم المرادي (ت749ه) ، تحقيق :د. فخر الدين قباوة ، ومحمد نديم فاضل ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، لبنان – بيروت ، 1413ه-1992م.
* الحجة للقراء السبعة ، الحسن بن عبد الغفار الفارسي ، تحقيق : بدر الدين قهوجي ، وبشير جويجاتي ، ط2 ، دار المأمون للتراث ، بيروت ، 1413ه-1993م.
* الحمل على المعنى في العربية ، د. علي عبد الله حسين العنبكي ، ط1 ، مركز البحوث والدراسات الاسلامية (الوقف السني ) ، العراق – بغداد ، 1433-2012م.
* خزانة الادب ولب لباب لسان العرب ، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت1093ه) ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، ط4 ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، 1420ه-2000م.
* الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، أحمد بن الأمين الشنقيطي ، تحقيق : د. عبد العال سالم مكرم ، عالم الكتب ، القاهرة ، 1421ه-2001م.
* الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، شهاب الدين بن يوسف بن محمد (السمين الحلبي) (ت756ه) ، تحقيق : علي محمد معوض ، وعادل أحمد عبد الموجود ، ود. جاد مخلوف جاد ، ود. زكريا عبد المجيد النوتي ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، لبنان – بيروت ، 1414 ه-1994م.
* ديوان امرئ القيس ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط3 ، دار المعارف، مصر .
* ديوان علقمة الفحل شرح الاعلم الشنتمري ، تحقيق لطفي الصقال ، ودريّة الخطيب ، ط1 ، مطبعة الأصيل ، حلب ، 1389ه- 1969م.
* رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الايضاح ، سليمان بن محمد بن عبد الله (ابن الطراوة ) (ت528ه) ، تحقيق : د. حاتم صالح الضامن ، ط1 ، عالم الكتب ، لبنان – بيروت ، 1429ه-2008م.
* شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، عبد الحي بن أحمد بن العماد الحنبلي (ت1089ه) ، تحقيق : مصطفى عبد القادر عطا ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، لبنان – بيروت ، 1419ه-1998م.
* شرح ألفية ابن مالك ( ابن الناظم ) ، محمد بن محمد بن مالك (ت686ه) ، تصحيح : محمد بن سليم اللبابيدي ، المكتبة العثمانية ، بيروت ، 1312ه.
* شرح ألفية ابن مالك (المرادي) ، الحسن بن قاسم المرادي ، تحقيق : د. فخر الدين قباوة ، ط1، مكتبة المعارف ، لبنان – بيروت ، 1428ه-2007م.
* شرح التسهيل (ابن مالك) ، محمد بن عبد الله بن مالك (ت672ه) ، تحقيق : محمد عبد القادر عطا ، وطارق فتحي السيد ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، لبنان – بيروت ، 1422ه-2001م.
* شرح التسهيل (المرادي) ، الحسن بن قاسم المرادي ، تحقيق : محمد عبد النبي محمد أحمد ، ط1 ، مكتبة الايمان ومكتبة جزيرة الورد ، مصر ، 1427ه-2006م.
* شرح التصريح على التوضيح ، خالد بن عبد الله الازهري (ت905ه) تحقيق: محمد باسل عيون السود ، ط2، دار الكتب العلمية ، لبنان –بيروت ، 1427ه-2006م.
* شرح الجمل (ابن عصفور) ، علي بن مؤمن بن عصفور الاشبيلي (ت669ه) ، تحقيق : د. صاحب أبو جناح ، ط1 ، عالم الكتب ، لبنان – بيروت ، 1419ه-1999م.
* شرح كافية ابن الحاجب (الرضي) ، محمد بن الحسن الاستراباذي (ت688ه)، تصحيح : يوسف حسن عمر ، مؤسسة الصادق ، طهران .
* شرح كافية ابن الحاجب (يعقوب) ، يعقوب بن أحمد بن حاجي عوض (ت845ه) ، تحقيق : د. سعد محمد عبد الرازق ، مكتبة الايمان ، مصر – المنصورة .
* شرح كتاب سيبويه (السيرافي ) ، الحسن بن عبد الله السيرافي (ت368ه) ، تحقيق : أحمد حسن مهدلي ، وعلي سيد علي ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، لبنان – بيروت ، 1429ه-2008م.
* شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية ، عبد الله بن يوسف بن هشام الانصاري (ت761ه) ، تحقيق : د. هادي نهر ، مطبعة جامعة بغداد ، العراق ، 1397ه-1977م.
* شرح اللمع (الباقولي) ، علي بن الحسين الباقولي (ت543ه) تحقيق: د. إبراهيم بن محمد أبو عباة ، إدارة الثقافة والنشر في جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية ، المملكة العربية السعودية ، 1411ه-1990م.
* شرح المفصل (ابن يعيش) ، يعيش بن علي بن يعيش (ت643ه) ، تحقيق : أحمد السيد سيد أحمد ، وإسماعيل عبد الجواد عبد الغني ، المكتبة التوفيقية، مصر.
* العبر في خبر من غبر ، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ، تحقيق : محمد السعيد بسيوني زغلول ، ط ، دار الكتب العلمية ، لبنان – بيروت .
* العين ، الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175ه) ، تحقيق : د. مهدي المخزومي ، ود.ابراهيم السامرائي ، ط1 ، دار الهجرة ، إيران ، 1405ه.
* القاموس المحيط ، محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت718ه) ، دار الفكر ، بيروت ، 1403ه-1983م.
* كتاب سيبويه ، عمرو بن عثمان بن قنبر (ت180ه) ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، ط2 ، الهيأة المصرية العامة للكتاب ، مصر ، 1979م.
* الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الاقاويل في وجوه التأويل ، محمود بن عمر الزمخشري (ت538ه) ، تصحيح : محمد عبد السلام شاهين، ط3 ، دار الكتب العلمية ، لبنان – بيروت ، 1424ه-2003م.
* مجاز القرآن ، معمر بن المثنى التيمي (ت210ه) ، تحقيق : د. محمد فؤاد سزكين ، مكتبة الخانجي ، القاهرة .
* مجمع البيان لعلوم القرآن ، الفضل بن الحسن الطبرسي (ت548ه) ، مؤسسة الهدى ، إيران –طهران ، 1417ه-1997م.
* المذكر والمؤنث (ابن الانباري ) ، محمد بن القاسم الانباري (ت328ه) ، تحقيق : د. طارق الجنابي ، ط2 ، دار الرائد العربي ، لبنان – بيروت ، 1406ه-1986م.
* مشكل إعراب القرآن ، مكي بن أبي طالب القيسي (ت437ه) ، تحقيق : د. حاتم صالح الضامن ، ط2، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1405ه- 1984م.
* مصباح الراغب ( شرح كافية ابن الحاجب ) ، محمد عزّ الدين (ت973ه) ، تحقيق :عبد الله حمود الشمام ، ط1 ، مكتبة التراث الاسلامي ، الجمهورية اليمنية ، 1426ه-2005م.
* معاني القران (الأخفش) ، سعيد بن مسعدة (ت215ه) ، تحقيق : د. هدى محمود قراعة ، ط1 ، مطبعة المدني ، مصر ، 1411ه-1990م.
* معاني القرآن (الفراء)، يحيى بن زياد الفراء (ت207ه) تحقيق : ج1 : أحمد يوسف نجاتي ، ومحمد علي النجار . ج2: محمد علي النجار ، ج3: د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، ط3 ، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة ، 1422ه-2002م.
* معاني القران (الكسائي) ، علي بن حمزة الكسائي (ت189ه) ، تحقيق : د. عيسى شحاته عيسى ، دار قباء ، القاهرة ، 1998م.
* معاني القرآن وإعرابه ، إبراهيم بن السِّري (ت311ه) ، تحقيق : د. عبد الجليل عبده شلبي ، دار الحديث ، القاهرة ، 1424 ه-2004م.
* معجم الأدباء ، ياقوت بن عبد الله الرومي (ت626ه) ، ط3 ، دار الفكر ، لبنان – بيروت ، 1400ه-1980م.
* معجم القراءات القرآنية مع مقدمة في القراءات وأشهر القرّاء ، إعداد : د. أحمد مختار عمر ، ود. عبد العال سالم مكرم ، ط3 ، عالم الكتب ، مصر ، 1997م.
* معجم المطبوعات العربية والمعربة ، جمع وترتيب : يوسف إليان سركيس ، مطبعة سركيس ، مصر ، 1346ه-1928م.
* مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، عبد الله بن يوسف بن هشام الانصاري ، تحقيق : د. مازن المبارك ، ومحمد علي حمد الله ، ط1 ، مؤسسة الصادق ، طهران ، 1378ه.
* المقتصد في شرح الايضاح ، عبد القاهر الجرجاني (ت471ه) ، تحقيق : د. كاظم بحر المرجان ، دار الرشيد للنشر ، العراق ، 1982م.
* المقتضب ، محمد بن يزيد المبرِّد (ت285ه) ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، مطابع الاهرام التجارية ، مصر ، 1415ه-1994م.
* منهج السالك الى ألفية ابن مالك ، علي بن محمد الاشموني (ت929ه) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط1 ، دار الكتاب العربي ، لبنان-بيروت ، 1375ه-1955م.
* منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك ، محمد بن يوسف بن علي بن حيان ، تحقيق : سدني كلازر ، المطبعة الامريكية – نيو هافن ، 1947م.
* النكت في القرآن الكريم في معاني القرآن الكريم وإعرابه ، علي بن فضّال المجاشعي (ت479ه) ، تحقيق : د. عبد الله عبد القادر الطويل ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، لبنان – بيروت ، 1428ه-2007م.
* همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، تحقيق : د. عبد العال سالم مكرم ، عالم الكتب ، القاهرة ، 1421ه-2001م.
* وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، أحمد بن محمد بن أبي بكر خلّكَان (ت681ه) ، تحقيق : د. إحسان عباس ، ط4 ، دار صادر ، لبنان – بيروت ، 2005م.

**Abstract**

 This research deals with the Most famous flag in Andalusian Grammar who is Abu DharKhushani which died in 604.

 I deals in this research with his life , included his name , his metonymy , his Elderly , his students , his thriller and his death .

 And I deals with his grammar performance in verbs , word structure , significance news tapah and acts of prais and slander .